الأمم المتحدة S/2008/145

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2008
Arabic
Original: English

تقرير خاص من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

أولا – مقدمة

١ – في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن استرعيت فيها انتباه أعضاء المجلس إلى الأزمة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا نتيجة إيقاف إريتريا لجميع إمدادات الوقود للبعثة منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/40 و Corr.1)، أبلغت المجلس بأن البعثة بدأت تلاقي صعوبات خطيرة في الوفاء باحتياجات قواتها ومراقبيها العسكريين وفي الحفاظ على اتصالات موثوقة مع مواقع الانتشار في المنطقة الأمنية المؤقتة.

٢ – وقد نقلت البعثة رسميا شواغلها الخطيرة عن عدم تسليم الوقود في رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وجهت إلى المفوض الإريتري الذي يشرف على الاتصال مع البعثة. كما وجهت البعثة رسالتي متابعة إلى المفوض في ٢٤ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع نائب ممثلي الخاص مع المفوض في ١٨ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ثم في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ليؤكد له خطورة الأزمة وتأثيرها على عمليات البعثة وكذلك على سلامة وأمن العاملين فيها. وإضافة إلى ذلك، سعت البعثة، في عدة مناسبات، إلى الحصول على إذن من إريتريا باستيراد الوقود مباشرة أو استيراده من بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٣ – وأبلغت السلطات الإريترية البعثة بأن عدم تسليم الوقود للبعثة هو ”مسألة تقنية“ ستُحل قريبا. ولكن بالرغم من بيانات عديدة من البعثة ومقر الأمم المتحدة، فإن تلك السلطات لم تتخذ أي إجراء لمعالجة الحالة أو السماح للبعثة باستيراد الوقود. ولذلك وجهت رسالة إلى الرئيس أسياس أفورقي، رئيس إريتريا، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أطلب إليه، كملاذ أخير، أن يتدخل شخصيا لحل الأزمة. وأشرت في تلك الرسالة إلى أن أزمة

الوقود تجبر البعثة على إيقاف عملياتها بأن تجعل من العسير عليها الإبقاء على اتصالات يعتمد عليها والوفاء باحتياجات القوات والمراقبين العسكريين في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفضلا عن ذلك، انتهزت الفرصة لتجديد عرضي لمساعدة إريتريا وإثيوبيا على تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاقات الجزائر.

٤ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير، ظل الوضع دون حل، مما دفع البعثة إلى تخفيض دورياتها اليومية في المنطقة الأمنية المؤقتة تخفيضا جذريا من ٦٠ دورية في المتوسط قبل وقف الإمداد بالوقود، إلى ٢٠ دورية فقط. وفي ذلك الوقت، قدرت البعثة أنها إذا حافظت على الحد الأدنى ذاك من مستوى عملياتها بدون تعويض مخزوناتها المتناقصة، فإن الوقود المتاح سينفد تماما بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥ - ولما ظلت الأزمة دون حل عندما اجتمعت برئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي في أديس أبابا يوم ٣١ كانون الثاني/يناير، على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، قمت بالإعراب عن قلقي العميق بشأن الوضع الذي يواجه البعثة وأبلغته بأنه إذا لم تستأنف إمدادات الوقود فورا، فإن البعثة ستضطر إلى إيقاف عملياتها والانتقال من إريتريا. وطلبت موافقة رئيس الوزراء على نقل موظفي البعثة ومعداتها الموجودين في إريتريا إلى إثيوبيا مؤقتا، إلى حين التوصل إلى حل للمصاعب التي تسببت فيها أزمة الوقود، وصدور قرار من مجلس الأمن بشأن التوجه المستقبلي للبعثة. ووافق رئيس الوزراء، من حيث المبدأ، على طلبي وأوضح لي أن الوجود على الأمد الأطول لموظفي البعثة المنقولين سيحتاج إلى مزيد من المناقشة.

٦ - ولما أصبح الوضع غير محتمل للبعثة، لا سيما بالنسبة إلى حافظي السلام المنشورين في أماكن نائية من المنطقة الأمنية المؤقتة، فقد وجهت رسالة أخرى إلى رئيس مجلس الأمن في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/2008/66). وأبلغت رئيس المجلس في تلك الرسالة بأنه إذا لم تستأنف السلطات الإريترية إمدادات الوقود بحلول ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، فسأكون مضطرا إلى إعطاء تعليمات للبعثة بالشروع في نقل موظفيها ومعداتها من إريتريا تفاديا لشل حركتها بالكامل مما سيعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر. كما أبلغت المجلس بأن إدارة عمليات حفظ السلام سترسل بعثة للتقييم التقني فورا إلى إريتريا وإثيوبيا لمناقشة سبل معالجة الأزمة، ومساعدة البعثة على إنجاز خطة طارئة للنقل والحصول على آرائها، وكذلك على آراء السلطات الإريترية والإثيوبية بشأن التوجه المستقبلي للبعثة.

ثانيا – النقل الطارئ للبعثة

٧ – سافرت بعثة التقييم التقني، المؤلفة من مشاركين من المكاتب المعنية بإدارات عمليات حفظ السلام والدعم الميداني والسلامة والأمن، إلى أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير. ولم تتمكن بعثة التقييم التقني من السفر إلى إريتريا بسبب قيام السلطات الإريترية، دون إبداء أي سبب، بإلغاء التأشيرات التي كانت قد مُنحت للمشاركين قبل ذلك بيوم واحد. ولكن الأمانة العامة وجهت مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ٨ شباط/فبراير، تبلغ فيها حكومة إريتريا بقرار نقل موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتطلب من الحكومة إبداء التعاون اللازم مع البعثة.

٨ – وساعدت بعثة التقييم التقني بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على إنجاز خطتها للنقل الطارىء وأجرت مناقشات مثمرة عن الخطة وكذلك عن توجه البعثة في المستقبل، مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإثيوبية، ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإثيوبية، وقادة المناطق العسكرية المجاورة لمنطقة الحدود ووزير الدولة للشؤون الخارجية. وفي ٩ شباط/فبراير، زار الفريق بعض المواقع المقترحة لنقل البعثة، لتقييم ملاءمتها لاستقبال الموظفين والمعدات. كما حضر الفريق إحاطة نظمتها البعثة لسفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان التي تساهم بقوات المعتمدين لدى إثيوبيا، وشارك في مؤتمر بالفيديو مع الإدارة العليا للبعثة الموجودة في أسمرة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم لإريتريا، لمناقشة ترتيبات النقل.

٩ – ونوقشت خطة النقل الطارئ للبعثة وتم الاتفاق عليها بين البعثة وبعثة التقييم التقني ووزارة الدفاع الإثيوبية في يوم ١٠ شباط/فبراير. ونصت الخطة على التحرك عبر الحدود لما مجموعه ٣٧٥ ١ من الأفراد العسكريين ومعداتهم من المنطقة الأمنية المؤقتة، ليعاد تجمعهم في خمسة مواقع في إثيوبيا (أديغرات وأكسيوم ومنطقة أكسيوم/أدوا وميكيل وماندا). ويتألف الموظفون من وحدات من القطاع الأوسط (الكتيبة الهندية، وسرية الإنشاءات الهندية، وسرية الحراسة الكينية)؛ وسرية من الكتيبة الهندية منشورة في القطاع الجزئي الشرقي؛ ووحدات من القطاع الغربي (الكتيبة الأردنية، ووحدة إزالة الألغام الكينية، وبعض أفراد سرية الإنشاءات الهندسية الهندية)؛ وكذلك وحدات من أسمرة (المستشفى الأردني من المستوى الثاني، والمقر المتقدم لقوة البعثة، والفصيلة الأردنية للشرطة العسكرية، وسرية الحراسة الكينية). وقد اختيرت مواقع النقل على أساس توفر المرافق والمياه، والقرب من المناطق التي تخليها تلك الوحدات.

١٠ - وسيوزع المراقبون العسكريون التابعون للبعثة وعددهم ١١٥ من المنطقة الأمنية المؤقتة على ثلاثة من مواقع النقل المذكورة أعلاه ثم يمنحون فيما بعد إجازات، لحين التوصل إلى حل للأزمة. وسيكلف بعض الموظفين المدنيين الدوليين التابعين للبعثة والبالغ عددهم ١٥٠ موظفا ممن يخدمون في إريتريا بالعمل في مقر البعثة في أديس أبابا والمواقع المحددة أعلاه، على أساس ما تقتضيه الحاجة، بينما سيبقى حوالي ٦٠ موظفا، من بينهم نائب الممثل الخاص ورئيس دعم البعثة في أسمرة، لأطول مدة ممكنة، لأغراض الاتصال الضروري ولإنجاز جرد المعدات التي ستترك في مواقعها. ويمكن النظر في الاستعانة بالموظفين غير الأساسيين في تعيينات مؤقتة في بعثات أخرى، مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسينقل ما مجموعه ١٥ من الموظفين الدوليين بالبعثة من مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك حوالي ٥٠ من الموظفين المتعاقدين الدوليين، إلى أديس أبابا وأديغرات.

١١ - ووافقت السلطات الإثيوبية على استضافة الموظفين والمعدات المنقولين على أساس فهم أن الموظفين سيبقون في إثيوبيا لوقت محدود، لحين صدور قرار من مجلس الأمن بشأن التوجه المستقبلي للبعثة؛ وسيبقى الأفراد العسكريون المنقولون في وضع إداري وليسوا في وضع عسكري، وسيكونون منفصلين عن القوات والمراقبين العسكريين المنشورين بالفعل على الجانب الإثيوبي؛ وأن اتفاق مركز القوات القائم بين الأمم المتحدة وإثيوبيا سيغطي جميع المعدات والموظفين المنقولين التابعين للبعثة.

١٢ - كما طلبت السلطات الإثيوبية أن يؤكد مجلس الأمن رسميا أن المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها ستظل هي منطقة عمليات البعثة. ورحبت بالبيان الصادر عن المتحدث الرسمي باسمي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موضحا أن النقل الاضطراري المؤقت للبعثة لا يخل بأحكام اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك حرمة المنطقة الأمنية المؤقتة.

١٣ - ولكن جرى التخلي عن النقل البري المقرر إلى إثيوبيا بسبب عدم التعاون من جانب السلطات الإريترية. وقد بدأت حركة أعداد قليلة مبكرة يوم ١١ شباط/فبراير. وسُمح لوحدة متقدمة من الكتيبة الهندية تحمل معدات في خمس مركبات بعبور الحدود يوم ١١ شباط/فبراير. ولكن جنودا من قوات الدفاع الإريترية في القطاع الأوسط أوقفوا مركبات مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام يوم ١٢ شباط/فبراير، كما مُنعت مركبتان تابعتان للكتيبة الهندية من عبور الحدود في القطاع الجزئي الشرقي. وسُمح لمركبات مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بعبور الحدود يوم ١٣ شباط/فبراير. وفي إحدى الحالات،

وجه تهديد لموظفي البعثة التابعين لسرية إزالة الألغام الكينية وجرى الاستيلاء على معداتهم يوم ١٤ شباط/فبراير. وأُعيدت المعدات يوم ١٥ شباط/فبراير. وبوجه عام، فمنذ بداية تحرك الوحدات المتقدمة التابعة للبعثة يوم ١١ شباط/فبراير، لم تسمح السلطات الإريترية سوى لست مركبات بالعبور إلى إثيوبيا.

١٤ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أبلغت الشركة التجارية التي توزع حصص الإعاشة البعثة بأنها لن تتمكن من توزيع حصص الأسبوع التالي لأن الشركة الإريترية المتعاقدة معها من الباطن ذكرت أنه لا توجد لديها مركبات ''للقيام بالأعمال التجارية للبعثة''. وأثارت إدارة الدعم الميداني تلك المسألة فورا مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة وأبلغته بأن بعض الوحدات التي يجري نقلها لم يبق لديها سوى حصص إعاشة للطوارئ تكفي لمدة يومين فقط. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، سلّم المقاول حصص إعاشة لمدة شهر واحد إلى البعثة في أسمرة، وفي اليوم التالي، سلّمت البعثة الحصص إلى الوحدات.

١٥ - ولم تنجح الجهود التي بذلتها البعثة للاتصال بالسلطات الإريترية لتطلب منها تسهيل النقل إلى إثيوبيا. وفي ١٢ شباط/فبراير، التقى المفوض المشرف على الاتصال بالبعثة مع نائب ممثلي الخاص لمناقشة خطة النقل. ولكن المفوض أفاد أنه ليس لديه أية تعليمات لمناقشة ترتيبات النقل لأن تلك العملية تستند إلى ''قرار من جانب واحد'' اتخذته الأمم المتحدة. واجتمعت الأمانة العامة مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ١٣ و ١٥ شباط/فبراير لينقل إلى حكومته طلبا لتقديم تعاونها الكامل مع البعثة خلال عمليات النقل. ولكن وزارة الخارجية الإريترية أصدرت في ١٥ شباط/فبراير بيانا صحفيا أكد، من بين جملة أمور، أن ''حكومة إريتريا لا يمكنها أن تناقش أو تقبل النقل المؤقت أو غير ذلك من الترتيبات الجديدة التي تخالف نصوص اتفاق الجزائر للسلام''.

١٦ - وفي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير، أحاطت الأمانة العامة البلدان المساهمة بقوات في البعثة بالتطورات الجارية. واعتبرت جميع البلدان المساهمة بقوات الوضع الذي يواجه البعثة والتدابير المفروضة من قبل السلطات الإريترية ليس لها مبرر ولا تقوم على أساس سليم وغير مقبولة. كما طالبت بأن تقدم حكومة إريتريا الوقود اللازم لنقل البعثة وأن تسمح لأفراد حفظ السلام بالبعثة بمغادرة إريتريا مع معداتهم وعلى نحو يتسم بالكرامة والنظام.

ثالثا - إعادة تجميع البعثة في أسمرة وعصب

١٧ - بسبب العراقيل التي واجهتها البعثة في انتقالها المؤقت عبر الحدود، فقد اضطرت إلى تفعيل خطة طوارئ بديلة، يتم بموجبها إعادة تجميع الموظفين والمعدات من المنطقة الأمنية

المؤقتة في أسمرة وعصب. وقد بدأت حركة الموظفين والمعدات إلى أسمرة في إطار هذه الخطة في ١٧ شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين، وقع عدد من الأحداث الخطيرة منع خلالها جنود قوات الدفاع الإريترية انتقال أفراد البعثة ومعداتها. وفي ١٧ شباط/فبراير، في القطاع الغربي، منع جنود قوات الدفاع الإريترية حركة شاحنتين تابعتين للبعثة تنقلان أربع مدرعات لنقل الأفراد تابعة للوحدة الأردنية في أم هاجر. وفي اليوم نفسه، في القطاع الفرعي الشرقي، تم إيقاف عربتين من الكتيبة الهندية تحملان خمسة جنود، فضلا عن أسلحة وذخائر من النقطة ٧٤ إلى عصب عند نقطة تفتيش لقوات الدفاع الإريترية وتم إرجاعهما.

١٨ - كما استولى جنود من قوات الدفاع الإريترية على براميل وقود من فريق إزالة الألغام من مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة كان يجري تقييما لفتح الطرق التي سُتستخدم للانتقال من القطاع الغربي. وأعيد الوقود في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي ١٩ شباط/فبراير، منع جنود قوات الدفاع الإريترية في القطاع الشرقي الفرعي مرور ثلاث مركبات تابعة للكتيبة الهندية تحمل ثمانية جنود وأسلحة وذخائر ومخازن إدارية. وفي اليوم ذاته أيضا، أوقفت قافلة تابعة لمركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في البعثة تحمل ١٨ كلبا للكشف عن الألغام عند نقطة تفتيش في فورتو، في القطاع الأوسط، إلا أنه سُمح لها بعد ذلك بعبور الحدود إلى إثيوبيا. وقام جنود قوات الدفاع الإريترية الذين منعوا مرور هذه العربات بإبلاغ موظفي البعثة بأنهم تلقوا تعليمات من قيادتهم بعدم السماح للمركبات المحمّلة التابعة للبعثة بمغادرة المنطقة الأمنية المؤقتة.

١٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/114)، ذكر الممثل الدائم لإريتريا، أنه حتى ١٩ شباط/فبراير، لم تبلغ البعثة السلطات الإريترية بقرارها بإعادة تجميع أفرادها في أسمرة. إلا أن نائب ممثلي الخاص كان قد اجتمع في ١٢ شباط/فبراير مع المفوض الإريتري بالوكالة المسؤول عن الاتصال مع البعثة لمناقشة ترتيبات الانتقال، إلا أن المفوض، وكما ورد سابقا، أفاد بأنه لا توجد لديه تعليمات لمناقشة انتقال البعثة. وأرسلت البعثة أيضا مذكرتين شفويتين إلى السلطات الإريترية في ١٥ و ١٨ شباط/فبراير أبلغتهم فيهما عن حالة الانتقال المؤقت للموظفين والمعدات.

٢٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير، وافق المفوض على الاجتماع بنائب الممثل الخاص وأبلغه بأن الحكومة ستسمح بحركة الموظفين والمعدات إلى أسمرة التي كانت قد منعت. وفي ٢٠ شباط/فبراير، بينما واصل جنود قوات الدفاع الإريترية منع عملية الانتقال رغم الرسالة الإيجابية التي وردت من المفوض، وجهت البعثة مذكرة شفوية أخرى إلى المفوض تبلغه فيها

عن الصعوبات التي تواجهها البعثة. وفي اليوم نفسه، سُمح للقوافل التي كانت قد مُنعت من الانتقال بالتحرك إلى أسمرة.

٢١ - لكن البعثة ما زالت تتعرض لبعض المشاكل، منها حادثتان وقعتا في ٢٣ شباط/فبراير في القطاع الأوسط، حيث منع جنود قوات الدفاع الإريترية وحدة من الكتيبة الهندية من نقل الوقود، وحادثة أخرى وقعت في اليوم نفسه، في القطاع الأوسط أيضا، عندما منع جنود قوات الدفاع الإريترية نقل معدات من موقع الكتيبة الهندية في فورت الإيطالية. وفي ٢٥ شباط/فبراير، منع جنود قوات الدفاع الإريترية أيضا ست شاحنات تابعة للبعثة من الانتقال إلى مخيم دن لنقل معدات للكتيبة الهندية، ووقعت حادثة أخرى في نفس المنطقة حيث تم منع مركبتين تابعتين للكتيبة الهندية من السفر إلى مخيم دن.

٢٢ - وقد صدرت إلى جميع الوحدات العسكرية أوامر بحمل أكبر قدر من معداتها وفق ما يسمح لها الوقود المتاح بذلك. وفي ذلك الصدد، أصدرت الأمانة العامة تعليماتها إلى البعثة بأن تمنح الأولوية لحركة الموظفين؛ والأسلحة الشخصية؛ ومنظومات الأسلحة والذخائر؛ والمعدات الحساسة مثل أجهزة الاتصالات والحواسيب؛ والمعدات المملوكة للوحدات الأساسية لاستمرار بقاء هذه الوحدات؛ والمعدات ذات القيمة المرتفعة التي تملكها الأمم المتحدة، وفقا لهذا الترتيب.

٢٣ - كما صدرت تعليمات للبعثة بإجراء جرد كامل على جميع المعدات والعتاد الذي لا تستطيع نقله وأن تقدم هذه الموجودات إلى السلطات الإريترية مع رسالة تذكر فيها أن الأمم المتحدة تتوقع بأن تصون حكومة إريتريا ذلك العتاد إلى أن يصبح بالإمكان نقله بأمان. وفي ٢٢ شباط/فبراير، أرسلت البعثة مذكرة شفوية إلى السلطات الإريترية تبلغها فيها عن معدات الأمم المتحدة التي سُتترك في المواقع التي أخلتها، وتطلب تعاونها في حفظ المعدات بسبب طبيعة الانتقال المؤقت. كما عقد اجتماع مع المفوض الإريتري في ٢٢ شباط/فبراير لمناقشة المسألة. بيد أن المفوض قال بما أن بعثة الأمم المتحدة كانت قد قررت ''من جانب واحد'' الانتقال من المنطقة الأمنية المؤقتة، فلا ينبغي اعتبار إريتريا مسؤولة عن أي مواد يتم تركها أثناء الانتقال.

٢٤ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، كان عدد الموظفين الذين انتقلوا من المنطقة الأمنية المؤقتة إلى أسمرة من القطاع الغربي والقطاع الأوسط على النحو التالي: الكتيبة الأردنية: ٣٥٣ من أصل ٤٩١ فردا (يبلغ مجموع قوام الوحدة الأردنية ٤٩٨ فردا، تم نشر ٧ منهم على الجانب الإثيوبي)؛ الكتيبة الهندية: ١٩٦ من أصل ٣٥٣ فردا (يبلغ مجموع قوام الكتيبة الهندية ٦٠٠ فرد، ١٥٠ فردا في أديغرات على الجانب الإثيوبي)؛ سرية إزالة الألغام الكينية: ٣٦ من

أصل ٤٠ فردا؛ سرية البناء الهندية: ٤ من أصل ١٥ فردا؛ و ٩٢ مراقبا من أصل ١٠٩ مراقبين عسكريين. وفي القطاع الشرقي الفرعي، كان عدد الأفراد الذين تم إعادة تجميعهم في عصب من مختلف المواقع المعزولة على النحو التالي: ما مجموعه ١٠١ جندي من الكتيبة الهندية وسرية البناء الهندية، فضلا عن ١١ مراقبا عسكريا من مختلف البلدان. ولن يتم نقل الموظفين الذين أعيد تجميعهم في عصب إلى أسمرة نظرا لوجود ميناء بحري ومطار في عصب سيستخدمان لإعادة الموظفين والمعدات إلى الوطن.

٢٥ - ووجهت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير، طلبت فيها من حكومة إريتريا أن تعيد النظر في موقفها، وأن تستأنف إمدادات الوقود إلى بعثة الأمم المتحدة، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على البعثة، وأن تسمح للبعثة بمواصلة الاضطلاع بولايتها. ولم تجب السلطات الإريترية حتى الآن على هذا الطلب.

٢٦ - وفي غضون ذلك، لم يتأثر الأفراد العسكريون المنتشرون على الجانب الإثيوبي بأزمة الوقود ويواصلون أداء المهام المنوطة بهم. ويتألف هؤلاء الأفراد من وحدة من الكتيبة الأردنية المنتشرة في الحميرة، ومقر قطاع الكتيبة الهندية في أديغرات، ووحدة طيران من أوروغواي، وسرية الحرس الكينية المنتشرة في مقر بعثة الأمم المتحدة في أديس أبابا، وكذلك المراقبين العسكريين المنتشرين في سبعة مواقع من مواقع الأفرقة.

رابعا - ملاحظات

٢٧ - كانت الخطة الأصلية لنقل موظفين ومعدات بعثة الأمم المتحدة الموجودين في إريتريا إلى إثيوبيا تتوخى أن يبقى الأفراد المنقولون في إثيوبيا لمدة محدودة ريثما يتم التوصل إلى حل أزمة الوقود، وفي حال عدم التمكن من ذلك، سيتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن مستقبل البعثة. إلا أن إعادة التجميع في أسمرة وعصب وفق خطة طوارئ بديلة، يطرح بعض التحديات غير المتوقعة. إذ لا توجد مرافق ملائمة في أسمرة وعصب لتمديد بقاء القوات. وفي الواقع، يقيم الأفراد العسكريون الذين تم نقلهم هم ومعداتهم في مرافق مؤقتة مكتظة لا تستوفي المعايير المطلوبة في ثلاثة مواقع متجاورة في أسمرة (مخيم ضباط الأركان السابق، ومخيم المرور العابر السابق، والمخيم الكيني الحالي).

٢٨ - وستكون عملية انتقال أخرى من أسمرة وعصب إلى المواقع المحددة أصلا في إثيوبيا عملية طويلة ومعقدة. ففي حين يستطيع موظفو البعثة الانتقال جوا من أسمرة وعصب إلى إثيوبيا في فترة زمنيه قصيرة نسبيا، إلا أن عملية نقل المعدات من أسمرة ستستغرق ثلاثة أشهر

عن طريق البر إلى ميناء مصوع، ونقلها بالسفن إلى جيبوتي، ثم نقلها برا مرة أخرى إلى المواقع الخمسة المحددة للانتقال في إثيوبيا.

٢٩ - وفي ضوء هذه الظروف، أصدرت تعليمات إلى بعثة الأمم المتحدة بأن تبدأ عملية نقل الموظفين العسكريين الذين أعيد تجميعهم في أسمرة وعصب إلى بلدانهم الأصلية، ريثما يصدر قرار نهائي من مجلس الأمن بشأن مستقبل البعثة. وسيبقى العدد اللازم من الموظفين من الوحدات الهندية والأردنية والكينية في أسمرة كجزء في المؤخرة لتأمين المعدات المملوكة للوحدات وتسهيل نقلها برا وبحرا كيفما وعندما يتخذ قرار بذلك. وفيما يتعلق بانتقال المراقبين العسكريين، فإنه سيتم نقل المراقبين الذين يقترب موعد إنجاز مهامهم إلى أوطانهم على الفور، فيما سُيرسل الباقون إلى إثيوبيا ليحلوا مكان زملائهم الذين يحل موعد تناوبهم.

٣٠ - بالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المتوخى في الخطة الأصلية، سيبقى أيضا حوالي ٦٠ من الموظفين المدنيين الدوليين، بمن فيهم نائب الممثل الخاص ورئيس دعم البعثة في أسمرة لأغراض الاتصال الأساسية ولإجراء جرد للمعدات التي سُتترك في الموقع. وسيبقى الموظفون والعسكريون المدنيون المنتشرون على الجانب الإثيوبي في مواقعهم إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن مستقبل البعثة.

٣١ - إن القيود التي فرضتها السلطات الإريترية على البعثة غير مقبولة وهي خرق للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. كما أنها تنطوي على آثار خطيرة على سلامة وأمن حفظة السلام المنتشرين في أماكن أخرى. وبوصفها طرفا في اتفاق وقف أعمال القتال، الذي دعا البلدان بموجبه الأمم المتحدة إلى نشر حفظة السلام على أراضيهما، فإن على إريتريا التزام بأن تعامل حفظة السلام باحترام وكرامة، وأن تكفل سلامتهم وأمنهم، وكذلك حقهم في التنقل بحرية وأداء المهام المنوطة بهم دون أي قيود.

٣٢ - وبسبب الحالة غير المحتملة التي وضعت إريتريا بعثة الأمم المتحدة فيها، فمن الحيوي انتقال موظفي البعثة هناك إلى مواقع مستدامة. والقصد من هذا التقرير هو إبلاغ مجلس الأمن بهذه الخطوات. وما إن تتم عملية النقل المبينة في هذا التقرير، فإني أعتزم أن أقدم إلى المجلس تقريرا آخر أعرض فيه خيارات وتوصيات تتعلق بأي وجود للأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل في المنطقة.

٣٣ - وجدير بالذكر أن الأزمة تحدث في وقت لا يزال يوجد فيه عدد من المسائل السياسية والقانونية الجوهرية العالقة في صلب النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وأثيوبيا. وإذا ما تُركت هذه المسائل

دون حل، فإنها ستظل مصدرا للتوتر في المنطقة الحدودية وستبقى تشكل خطرا كامنا لحدوث تصعيد محتمل. وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير، فقد أوضحت للطرفين أن عرض المساعي الحميدة الذي تقدمت به لا يزال متاحا. إلا أنه من الضروري أن ينظر مجلس الأمن في سبل معالجة هذه المسائل الأساسية التي تشكل أساس التوترات بين إريتريا وإثيوبيا والتي أعاقت عمليات بعثة الأمم المتحدة.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، لا تزال هناك فرصة أمام إريتريا لكي تعيد النظر في موقفها، وأن تستأنف إمدادات الوقود إلى البعثة، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على البعثة، وأن تسمح لها بمواصلة أداء مهامها الواردة أصلا في اتفاق وقف أعمال القتال.

٣٥ - إلا أنه إذا لم تفعل إريتريا ذلك، فهي ملتزمة بأن تيسر انتقال حفظة السلام مع معداتهم من أسمرة بشكل سلس ومنظم. ويتم هذا الانتقال المؤقت دون المساس بأي من أحكام اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك قدسية المنطقة الأمنية المؤقتة. علاوة على ذلك، فإني أحث إثيوبيا وإريتريا بقوة على تجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع في المناطق الحدودية ويقوض ذلك الاتفاق.

٣٦ - ويساورني القلق أيضا من أن انتقال البعثة المؤقت من إريتريا يعني أن دعم البعثة الحالي الذي تقدمه إلى فريق الأمم المتحدة القطري في مجالي الاتصالات والأمن لن يعود متاحاً. وقد بدأت الأمانة العامة بحث السبل مع وكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

٣٧ - وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الحكومات المعنية لتعاونها في مسألة نقل موظفي البعثة على أساس مؤقت، فيما يتم السعي للتوصل إلى حلّ للأزمة التي تواجهها البعثة. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات في البعثة على الدعم القيِّم والمستمر الذي تقدمه إلى البعثة. وأخيرا، أشعر بالامتنان الشديد للرجال والنساء الذين يعملون مع البعثة والذين قدموا إسهاما قيِّما في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، الذي غالبا ما يتم في ظروف صعبة، وأحيانا في ظروف خطرة.